



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة التاسعة والثلاثون

روما، 6 - 13 يونيو/حزيران 2015

الشراكة العالمية من أجل التربة - الميثاق العالمي للتربة

موجز

اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (الميثاق العالمي للتربة) في دورته الحادية والعشرين التي عُقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1981. وتناول هذا الصك الذي تمت المصادقة عليه دولياً بشكل محدد مورداً طبيعياً أساسياً وسلط الضوء على مبادئ رئيسية وخطوط توجيهية للعمل من قبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لمواجهة تدهور التربة وخدمة لصون التربة. وبذلت الجهود على مر السنين للترويج للدفع الأساسي للميثاق على المستويات كافة. فغداة إنشاء الشراكة العالمية من أجل التربة في نهاية سنة 2012، وبعد تكريسها رسمياً من قبل مجلس الفاو في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، اعتُبر أنه من الأنسب تقييم ما إذا كان الميثاق، بصيغته الأصلية، لا يزال يواكب عصره من حيث تعاطيه مع قضايا التربة وسياقاتها نظراً إلى مرور الوقت منذ نشأته. وفي الواقع، فإن الجهاز الاستشاري الرئيسي للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة، أي مجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة (مجموعة الخبراء)، أقر بأن نص الميثاق بحاجة إلى تحديث. فجرت مشاورات موسّعة مع المجتمع الدولي المعني بالتربة للمساعدة في هذه العملية وتمكّنت مجموعة الخبراء من عرض نص معدّل على الجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة في اجتماعها الثاني في شهر يوليو/تموز 2014. وفي ضوء التغييرات الإضافية التي أجرتها الجمعية العامة، أقر الميثاق العالمي للتربة من قبل الدورة الرابعة والعشرين للجنة الزراعة¹ والدورة الخمسين بعد المائة للمجلس (ديسمبر/كانون الأول 2014).

الإجراء الذي يُقترح أن يتخذه المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى اعتماد مشروع القرار المرفق طيه للمصادقة على النسخة المراجعة من الميثاق العالمي للتربة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد مجاهد عاشوري

مدير شعبة الأراضي والمياه

الهاتف: +39 06570 53843

¹ انظر الوثيقة C 2015/21

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع

للنظمة www.fao.org



mn442

أولاً- العملية

1- تعبّر مجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة عن تفكيرها بإيجاز مستخدمة لغة مباشرة ومعبرة:

”هناك حاجة ملحة إلى تحديث الرؤية والمبادئ التوجيهية كما عبّرت عنها قبل 30 سنة من الآن البلدان الأعضاء في الفاو في الميثاق العالمي للتربة (الفاو، 1981). ولا تزال المبادئ الثلاث عشرة الواردة في الميثاق صالحة وإن كانت بحاجة إلى تحديث وتنقيح في ضوء المعارف العملية الجديدة المكتسبة على مرّ ثلاثين عاماً، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الجديدة المستجدة أو التي تفاقمت خلال العقود الماضية، ومنها مثلاً تلوث التربة وتداعياته على البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته وتأثيرات الزحف الحضري على توافر التربة ووظائفها. ولا بد من وضع أولويات جديدة للعمل وأنشطة متابعة أيضاً بالاستفادة من تجارب الماضي واستخلاص العبر من مواطن الفشل والأخطاء التي ساهمت في الإبقاء على مشكلة عالمية تتمثل في تدهور التربة واستخدام الموارد المتاحة من التربة على نحو غير مستدام.“

2- وفي ضوء ما تقدّم، تناولت مجموعة الخبراء بصورة ملموسة أكثر ما ينبغي أن يتضمنه النص الجديد للميثاق وركّزت على الجوانب المحددة التي ينبغي صياغتها من جديد. وتم إنشاء مجموعة فرعية للإشراف على عملية الصياغة هذه.

3- وباختصار، جرى تصويب التركيز الكبير في المراحل الأولى على التخطيط لاستخدام الأراضي وتقييم الأراضي؛ وتم تسليط الضوء على مراجع ومفاهيم رئيسية حديثة أكثر مثل إطار خدمات النظم الإيكولوجية بعد اكتساب فهم أوسع له؛ وسُجّلت تطورات كبرى في الفترة الفاصلة منها مثلاً نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وإبرم مجموعة واسعة من الاتفاقات الجديدة وعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي؛ وإعادة تنظيم الخطوط التوجيهية للعمل وتوسيع نطاقها لكي تراعى فيها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

ثانياً- آفاق المستقبل

4- يُعرض الميثاق العالمي للتربة بعد إعادة صياغته على مؤتمر المنظمة لإقراره بصورته النهائية. وكما في سنة 1981، ونظراً إلى رمزيته الواسعة ومغزاه من الناحية السياسية، أُعدّ مشروع قرار هو معروض الآن على المؤتمر للموافقة عليه. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التوقيت يتزامن مع الاحتفال بالسنة الدولية للتربة 2015.

5- وبانتظار صدور نتائج المناقشات في المؤتمر، سوف تسعى الأمانة إلى ضمان أكبر وقع وتنفيذ ممكنين للميثاق المراجع على المستويات كافة، انطلاقاً من صانعي السياسات وصولاً إلى القيميين على تطبيق السياسات الخاصة بالتربة في البلدان والأقاليم، بما في ذلك من خلال قنوات الاتصال مع الأطراف الفاعلة الرئيسية الممكنة التي تتيحها الشراكة العالمية من أجل التربة، وذلك في سياق السنة الدولية للتربة واليوم العالمي للتربة.

القرار رقم .../2015 الميثاق العالمي للتربة المراجع

إنّ المؤتمر،

إذ يستذكر قراره رقم 81/8 (الدورة الحادية والعشرون، نوفمبر/تشرين الثاني 1981) الذي اعتمدت بموجبه النسخة الأولى من الميثاق العالمي للتربة؛

إذ يشير بارتياح إلى المبادرة الحسنة التوقيت للأجهزة التابعة للشراكة العالمية من أجل التربة المنشأة حديثاً، ألا وهي الجمعية العامة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة، لتقييم صلاحية الميثاق المستمرة ولوضع نص مراجع يعكس بشكل أفضل الواقع ويتصدى للقضايا والسياقات المتصلة بالتربة؛

إذ يقرّ بالاتجاهات الراهنة للموارد القيّمة من التربة في جميع الأقاليم والتي من شأنها أن تقوّض بشكل خطير تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها بالنسبة إلى استئصال الجوع والتنمية المستدامة والتشديد بالتالي على الحاجة الملحة لعكس الاتجاهات المقلقة؛

إذ يعي أنّ إعطاء مزيد من الدفع للتوصل بشكل ملموس أكثر إلى مزيد من التعاون والأنشطة وتعبئة الموارد على المستوى الدولي لتعكس تدهور التربة ودعم التدابير الفعالة لصون التربة، كما هو مكرّس في الشراكة العالمية من أجل التربة وفي مبادرات أخرى، سوف يستفيد جداً من وجود ميثاق محدّث للمساعدة على نشر المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بالتربة على نطاق واسع لكي يبادر أصحاب المصلحة كافة إلى العمل؛

إذ يتفق مع الحاجة إلى ميثاق محدّث يعكس أيضاً المستجدات الرئيسية على مستوى السياسات والتطورات المفاهيمية المتعلقة بالتربة، كما حصل في الفترة الفاصلة منذ اعتماد النسخة الأولى؛

إذ يستفيد من الفرصة التي تتيحها السنة الدولية للتربة "تربة سليمة لحياة صحية" للدعوة إلى إدارة الموارد العالمية من التربة على نحو مستدام؛

إذ يأخذ بعين الاعتبار مشورة لجنة الزراعة في دورتها الرابعة والعشرين (29 سبتمبر/أيلول - 3 أكتوبر/تشرين الأول 2014) ومجلس الفاو في دورته الخمسين بعد المائة (1-5 ديسمبر/كانون الأول 2014)؛

1- يعتمد بموجب هذا القرار النسخة المراجعة من الميثاق العالمي للتربة؛

2- يوصي منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية المعنية بالعمل بشكل حثيث على الترويج للمبادئ والخطوط التوجيهية المنصوص عليها في الميثاق وبدعم ترجمتها على شكل سياسات سليمة وأنشطة ملموسة على المستويات كافة: الوطني والإقليمي والدولي منها.

الميثاق العالمي للتربة

أولاً- الديباجة

- 1- التربة عنصر أساسي للحياة على الأرض، لكن الضغوط البشرية على موارد التربة أخذت تصل حدوداً حرجة. فالإدارة الحريضة للتربة هي أحد العناصر الضرورية لضمان زراعة مستدامة، كما أنها توفر دعامة قيّمة لضبط المناخ وسبباً إلى حماية خدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي.
- 2- تقرّ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) في يونيو/حزيران 2012، "المستقبل الذي نتوخاه"، بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإدارة الجيدة للأراضي، بما في ذلك التربة، وخصوصاً مساهمتها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة والتصدي لتغير المناخ وتحسين توفر المياه.

ثانياً- المبادئ

- 3- الأتربة مورد تمكين رئيسي يحتل موقعاً مركزياً في خلق مجموعة من السلع والخدمات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان. وللحفاظ على موارد التربة العالمية أو تعزيزها أهمية جوهرية إذا كان للاحتياجات الإنسانية الشاملة من الأغذية والمياه وأمن الطاقة أن تلبى وفقاً للحقوق السيادية لكل دولة ولمواردها الطبيعية. ويلاحظ بشكل خاص أن الزيادات المتوقعة في إنتاج الأغذية والألياف والوقود الضرورية لتحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة ستؤدي إلى ضغط متزايد على التربة.
- 4- الأتربة نتاج أفعال وتفاعلات معقدة بين عمليات عدة في الزمان والمكان، ولذا فإنها بدورها متنوعة في الشكل والخصائص وفي مستوى خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها. وتتطلب الإدارة الجيدة للتربة فهم هذه القدرات المختلفة للتربة وتشجيع استخدام الأراضي استخداماً يحترم مجموعة القدرات هذه بغية القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.
- 5- تكون إدارة التربة مستدامة في حال المحافظة على خدمات الدعم والإمداد والتنظيم والخدمات الثقافية التي توفرها التربة أو تعزيزها دون المساس بصورة ملحوظة إما بوظائف التربة التي تمكن هذه الخدمات أو التنوع البيولوجي. ومن المثير للقلق بخاصة التوازن بين خدمات الدعم والإمداد للإنتاج النباتي وبين خدمات التنظيم التي توفرها التربة لضمان جودة المياه ومدى توافرها وللتركيبية الجوية لغازات الدفيئة.

6- عادة، يجري تنفيذ القرارات المتعلقة بإدارة التربة محلياً في ظلّ ظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة تنوعاً كبيراً. ويتطلب وضع تدابير محددة مناسبة ليطبقها صانعو القرارات المحليين مبادرات مشتركة بين الاختصاصات وعلى مستويات متعددة يقوم بها العديد من أصحاب المصلحة. ومن هنا فإن التزاماً قوياً بتضمين المعرفة المحلية الأصلية أمر حاسم الأهمية.

7- تتحكم إلى حد كبير مجموعة الخصائص الكيميائية والبيولوجية والمادية الموجودة في التربة المعنية في الوظائف المحددة لتلك التربة. ومن الضروري لتحقيق الاستدامة معرفة الحالة الفعلية لتلك الخصائص ودورها في وظائف التربة وتأثير التغيير عليها - سواء كان التغيير طبيعياً أم من صنع الإنسان.

8- الأتربة مخزن أساسي للتنوع البيولوجي العالمي الذي يمتد من الكائنات الحية الدقيقة إلى الحيوانات والنبات. ويؤدي هذا التنوع البيولوجي دوراً أساسياً في دعم وظائف التربة وبالتالي دعم السلع والخدمات المتصلة بالتربة التي يوفرها النظام الإيكولوجي. لذا، من الضروري لحماية هذه الوظائف الحفاظ على التنوع البيولوجي للتربة.

9- تقدم الأتربة على أنواعها - سواء كانت تدار إدارة نشطة أم لا - خدمات نظام إيكولوجي ذات صلة بضبط المناخ العالمي وتنظيم المياه على نطاقات متعددة. ومن شأن تحويل وجهة استخدام الأراضي أن يخفض خدمات السلع العامة العالمية التي توفرها التربة. وليس بالإمكان تقييم تأثير عمليات التحويل المحلية والإقليمية في وجهة استخدام الأراضي بشكل موثوق إلا في سياق تقييمات شاملة مساهمة الأتربة في خدمات النظام الإيكولوجي الجوهري.

10- يؤدي تدهور التربة في حد ذاته إلى إنقاص وظائف التربة وقدرتها على دعم خدمات النظام الإيكولوجي الهامة أهمية جوهريّة لرفاهية الإنسان أو إلى القضاء على هذه الوظائف والقدرات. وإنّ الحد قدر المستطاع من التدهور الكبير في التربة أو القضاء عليه عنصر أساسي للحفاظ على الخدمات التي تقدمها التربة على أنواعها وهي أكثر جدوى من حيث الكلفة مقارنة بإعادة تأهيل التربة بعد تدهورها.

11- يمكن، في بعض الحالات للتربة التي شهدت تدهوراً في وظائفها الأساسية ومساهماتها في خدمات النظام الإيكولوجي أن تسترجعها من خلال تطبيق تقنيات إعادة تأهيل مناسبة. ومن شأن هذا أن يزيد المساحة المتاحة لتقديم الخدمات دون أن يستدعي تحويل وجهة استخدام الأراضي.

ثالثاً - خطوط توجيهية للعمل

12- يتمثل الهدف الشامل بالنسبة إلى الأطراف كافة ضمان الإدارة المستدامة للأتربة وإعادة تأهيل الأتربة المتدهورة أو إعادتها إلى ما كانت عليه قبلاً.

13- تتطلب الإدارة الحسنة للتربة الاستناد في الإجراءات المتخذة على المستويات كافة - من الدول وكذلك، حسب قدراتها، من الهيئات العامة والمنظمات الحكومية الدولية والأفراد والمجموعات والشركات - إلى فهم مبادئ الإدارة المستدامة للتربة والمساهمة في تحقيق عالم محايد بالعلاقة مع تدهور الأراضي في سياق التنمية المستدامة.

14- الأطراف الفاعلة جميعاً، وعلى وجه التحديد كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة التالية، مدعوة إلى النظر في الإجراءات التالية:

ألف - الإجراءات من قبل الأفراد والقطاع الخاص

أولاً - يتعين على الأفراد كافة الذين يستخدمون التربة أو يديرونها العمل كقيمين على التربة لضمان أن تكون إدارة هذا المورد الطبيعي ذي الأهمية الحيوية إدارة مستدامة للحفاظ عليه للأجيال المقبلة.

ثانياً - القيام بإدارة التربة إدارة مستدامة في إنتاج السلع والخدمات.

باء - الإجراءات من قبل المجموعات والوسط العلمي

أولاً - نشر المعلومات والمعارف المتعلقة بالتربة.

ثانياً - التأكيد على أهمية الإدارة المستدامة للتربة لتجنب إلحاق ضرر بالوظائف الرئيسية للتربة.

جيم - الإجراءات من قبل الحكومات

أولاً - تشجيع الإدارة المستدامة للتربة لإدارة مناسبة لكافة أنواع التربة الموجودة ولاحتياجات البلد المعني.

ثانياً - السعي إلى خلق الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والمؤسسية المشجعة للإدارة المستدامة للتربة من خلال تذليل العقبات. وينبغي السعي إلى إيجاد سبل ووسائل تمكّن من تخطي العقبات التي تحول دون اعتماد الإدارة المستدامة للتربة والمتعلقة بحيازة الأراضي وحقوق المستخدمين وبإمكان الحصول على الخدمات المالية والبرامج التثقيفية. ويشار في هذا الصدد إلى "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي والغابات ومصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي الوطني" التي اعتمدها لجنة الأمن الغذائي العالمي في مايو/أيار 2012.

ثالثاً - المشاركة في إعداد مبادرات تثقيفية وبناء قدرات مشتركة بين الاختصاصات وعلى مستويات عدّة لتشجيع مستخدمي الأراضي على اعتماد الإدارة المستدامة للتربة.

رابعاً - دعم برامج البحوث التي توفر أساساً علمياً سليماً لتطوير الإدارة المستدامة للتربة وتطبيقها من قبل المستخدمين النهائيين.

خامساً - إدراج مبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للتربة في توجيهات السياسة العامة وفي التشريعات على شتى المستويات الحكومية، مما يؤدي في الحالة المثلى إلى وضع سياسة وطنية خاصة بالتربة.

سادساً - النظر صراحة في دور ممارسات إدارة التربة في التخطيط للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته والحفاظ على التنوع البيولوجي.

سابعاً - وضع وتنفيذ أنظمة للحد من تراكم الملوثات ما فوق مستويات محددة للحفاظ على صحة الإنسان ورفاهيته ولتسهيل معالجة التربة الملوثة التي تتخطى الملوثات فيها هذه المستويات فتشكل تهديداً للإنسان والنبات والحيوان.

ثامناً - تطوير نظم وطنية للمعلومات عن التربة والمساهمة في وضع نظام عالمي للمعلومات عن التربة.

تاسعاً - وضع إطار مؤسسي وطني لرصد تنفيذ الإدارة المستدامة للتربة وحالة موارد التربة بشكل عام.

دال- الإجراءات من قبل المنظمات الدولية

أولاً - تيسير وضع ونشر تقارير جديدة بالاعتماد والثقة عن حالة موارد التربة العالمية وبروتوكولات الإدارة المستدامة للتربة.

ثانياً - تنسيق الجهود لتطوير نظام عالمي للمعلومات عن التربة يتميز بدقة عالية وضمان دمجها مع نظم المراقبة الأرضية العالمية الأخرى.

ثالثاً - مساعدة الحكومات، بناء على الطلب، على وضع التشريعات والمؤسسات والعمليات المناسبة التي تمكنها من ابتكار الأساليب المناسبة للإدارة المستدامة للتربة وتطبيق تلك الأساليب ورصدها.